SOUTH MED SOCIAL DIALOGUE

نحو حوار اجتماعي منظم وشامل

في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط

التاريخ : 21 افريل 2017
البلد: تونس
نوع الوثيقة : محضر اتفاق
القطاع: المالية
الموضوع : التفاوض حول النقاط الواردة باللائحة المهنية الصادرة عن الهيئة الإدارية القطاعية
مرحلة النزاع :
نوع المكاسب : مراسلة مجلس النواب قصد استعجال النظر في مشروع القانون عدد 24 لسنة 2013 وعرضه على الجلسة العامة/ نشر الأوامر المتعلقة بمنحة الاخلالات والمخالفات الجبائية و منحة المراقبة والاستخلاص في الرائد الرسمي /إتمام إجراءات الانتصاب القانوني لتعاونية أعوان المالية / اشراك الطرف النقابي في ضبط شروط ومقاييس الحاق المحاسبين العموميين بمراكز الدبلوماسية والقنصلية / اشراك الطرف النقابي في رسم آفاق ومستقبل القطاع والمسار المهني للاعوان / لجنة مشتركة بين الطرف النقابي والإداري حول اليات عمل ديوان مساكن أعوان المالية/ لجنة مشتركة لمراجعة منظومة التكوين المستمر/ تعهد وزارة الاشراف بتوفير ظروف عمل لائقة لاعوانها/ تعهد وزارة الاشراف بحماية اعوانها ومقراتها/ تعهد وزارة الاشراف بتسوية وضعية الاعوان العرضيين
عدد المستفيدين :
النوع الاجتماعي:

محضر اتفاق

انعقدت بتاريخ 21 أفريل 2017 والأيام الموالية جلسة عمل بمقر وزارة المالية ترأسها من الجانب الإداري السيد عبد الرحمان الخشتالي الكاتب العام لوزارة المالية والسيد منعم عميرة الأمين العام المساعد بالاتحاد العام التونسي للشغل وحضرها السادة والسيدات الواردة أسماؤهم بورقة الحضور المصاحبة. وخصصت هذه الجلسات للتفاوض حول النقاط الواردة باللائحة المهنية الصادرة عن الهيئة الإدارية للجامعة العامة للتخطيط والمالية بتاريخ 15 مارس 2017.

وبعد التداول والنقاش اتفق الطرفان على ما يلي :

1/ قامت رئاسة الحكومة بمراسلة مجلس نواب الشعب قصد استعجال النظر في مشروع القانون عدد 24 لسنة 2013 وعرضه على الجلسة العامة باعتباره ذي أولوية.

2/ أكد ممثل رئاسة الحكومة على أن الأمر المتعلق بتنقيح وإتمام الأمر عدد 1365 لسنة 2014 المؤرخ في 02 ماي 2014 والمتعلق بمنحة الإخلالات والمخالفات الجبائية والأمر المتعلق بتنقيح وإتمام الأمر عدد 3399 لسنة 2011 المؤرخ في 05 نوفمبر 2011 والمتعلق بمنحة المراقبة والاستخلاص، قد وجها إلى المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية قصد النشر بالرائد الرسمي ليوم الثلاثاء 02 ماي 2017.

3/ تتعهد وزارة المالية بإتمام إجراءات الانتصاب القانوني لتعاونية أعوان المالية بما في ذلك مصادر التمويل والهيئة التأسيسية للتعاونية المتفق بشأنها مع الطرف النقابي في أجل أقصاه موفى ماي 2017.

4/ إشراك الطرف النقابي في ضبط شروط ومقاييس موضوعية لإلحاق المحاسبين العموميين بالمراكز الديبلوماسية والقنصلية في الخارج في جميع مراحله.

5/ إشراك الطرف النقابي في رسم آفاق ومستقبل القطاع وفي كل المسائل ذات العلاقة بالمسار المهني للأعوان.

6/ تكوين لجنة بين الطرف النقابي والإداري حول آليات عمل ديوان مساكن أعوان المالية ومجالات تدخله حال مباشرة المدير العام الجديد لمهامه.

166

7/ تكوين لجنة مشتركة بين الإدارة والطرف النقابي لمراجعة منظومة التكوين المستمر بغاية تعصير منظومة التكوين وتعميمها على الجهات على أن تنهي أعمالها موفى جويلية 2017.

8/ الإسراع بإصدار الأمر المتعلق بمراجعة طريقة صرف منحة الإجراءات والتبليغ الراجعة لعدول الخزينة ن خلال التوجه إلى صرفها شهريا عوضا عن ستة أشهر.

9/ الإسراع بإصدار القرارات المتعلقة بتكوين عدول الخزينة.

10/ تتعهد وزارة المالية بتوفير ظروف عمل لائقة لأعوانها من خلال تحسين المقرات وتوفير المعدات اللازمة لأعوانها.

11/ تتعهد وزارة المالية بحماية أعوانها ومقراتها وتتبع كل اعتداء أو محاولة اعتداء.

12/ الإسراع بإصدار مشروع الأمر المتعلق بإعادة تصنيف المصالح الخارجية للإدارة العامة للأداءات.

13/ تنقيح الفصلين 19 و20 من الأمر المنظم لمنحة المراقبة والاستخلاص وإشراك الطرف النقابي في ذلك.

14/ تتعهد الوزارة باتخاذ الإجراءات والتدابير الضرورية لحماية أعوان سلك الجباية والاستخلاص من ي إجراء تعسفي يترتب عنه تعمير الذمة بدون موجب.

15/ تتعهد الوزارة بالتنسيق مع الإدارة العامة لصندوق الودائع والأمانات بتسوية وضعية الأعوان العرضيين بعد التثبت من علاقتهم الشغلية مع المؤسسة المعنية.

حرر هذا المحضر يوم السبت 29 أفريل 2017

عن الطرف الإداري

السيد وزير الشؤون الاجتماعية

السيدة وزيرة المالية

وزيرة المالية

لمياء بوجناح الزريبي

عن الطرف النقابي

السيد الأمين العام المساعد
المسؤول عن الوظيفة العمومية

السيد الكاتب العام للجامعة العامة
للتخطيط والمالية

167